الفصل الأول
الجُملة عند النحويين

الفصل الأول
الجُملة عند النحويين

الجُملة عند النحاة

1.1) الجُملة عند النحاة:

لا اختلاف بين أهل العلم على أنّ الجُملة هي مادة الكلام، وموضوعه في الدراسات النحوية، سواء أكان ذلك من خلال تحليل التراكيب اللغوية إلى مكوناتها أم من خلال تركيب الكلمات لإنتاج الجُمَل، "فموضوع التركيب الجُملة المفيدة"[20].

وقوانين النحو لا تكون إلا من خلال الجُملة، فليس "النحو إلا ما كان من الجُملة، وبنائها، وعلاقات أجزائها بعضها ببعض، وما يتصل بذلك من الإعراب والبناء"[21].

20- فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973م، ص185، وانظر، توفيق، أميرة علي، الجُملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان، العتبة، 1971م، ص5.

21- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، مرجع سابق، ص14.

ومن هنا نستطيع أن نقول إن هناك علاقة وثيقة بين الجُمَل والنحو، فلا نحو دون جُملة، ولا جُملة دون تآلف الكلمات المضبوطة بقوانين النحو.

إنّ الدارس لموضوع الجُملة يجدر به أنْ يتناول مصطلحها عند النحاة وعند البلاغيين، وقبل ذلك عليه أنْ يسأل نفسه، متى أطلق هذا المصطلح؟ ومَن أول من أطلقه؟

إنّ أوّل كتاب نحويّ ناضج وصل إلينا هو كتاب سيبويه المُعتبر ركنًا أساسًا مهمًّا في النحو العربيّ، وبعد استقرائنا للكتاب لم نجده استخدم مصطلح الجُملة بمفهومها الاصطلاحي، ولم يعرِّفها، وأشير هنا إلى أنّ سيبويه استخدم كلمة "جُملة" غير مرّة في كتابه، إذْ وردت مرة بلفظ الجمع في قوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أنْ أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَل"[22]. ووردت مرتين بلفظ المفرد في قوله: "جُملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل"[23]، وفي قوله: "فكل اسم يسمى بشيء من

22- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج1، ص32.

23- سيبويه، المرجع السابق نفسه، ج3، ص119.

الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإنْ سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جُملة هذا كله"[24].

نلاحظ على ما تقدم أنّ سيبويه استخدم الجُملة بالمعنى المعجمي فقط، وقولي: إنّ سيبويه استخدم (الجُملة) في أكثر من موضع جاء مخالفًا لما ذهب إليه الباحث محمد حماسة عبد اللطيف حيث يقول: "ولم أعثر على كلمة "الجُملة" في كتابه (أي سيبويه) إلا مرة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع"[25].

وإنّ الباحث إذ يخالفه في عدد مرات استخدام سيبويه لكلمة (الجُملة) بمعناها اللغوي، يتفق معه، ومع غيره من الباحثين في أنّ سيبويه لم يستخدم الجُملة بمفهومها الاصطلاحي، فسيبويه "لم يعرف... الجُملة، ولا وردت في كتابه مصطلحًا"[26]. يقول محمد حماسة: "نؤكد أنّه لم يطلق

24- سيبويه، المرجع السابق نفسه، ج3، ص208.

25- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجُملة العربية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1996م، ص18.

26- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجُملة العربية، مرجع سابق، ص17.

مصطلح الجُملة أكانت اسمية أم فعلية"[27]. وهو نفسه "لم يستخدم مصطلح (الجُملة) على الوجه الذي تناوله به من جاء بعده"[28].

ولا يعني خلو كتابه من معنى الجُملة اصطلاحًا، أنّه لم يتطرق لذكر عناصرها، فقد قال في معرض حديثه عن المسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[29].

ونلاحظ على كلام سيبويه أنه ذكر عنصري الجُملة الاسمية في قوله: "عبد الله أخوك"، و"هذا أخوك"، وهما المبتدأ والخبر، وقد حَسُن الوقوف عليهما فتمت الفائدة، وكذلك ذكر عنصري الجُملة الفعلية في قوله: "يذهب عبد الله" وهما الفعل والفاعل. وهذان الركنان في

27- الدجني، فتحي عبد الفتاح، الجُملة العربية نشأة وتطورًا وإعرابًا، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1978م، ص43.

28- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجُملة العربية، مرجع سابق، ص18.

29- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص23.

الجُمَلتين الاسمية والفعلية لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، وإن كان محذوفًا، فلا بدَّ من وجود ما يدل عليه.

وبما أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلح الجُملة بالمعنى الاصطلاحي، فهذا يعني، أنّ هذا المفهوم ظهر بعده "والراجح أنّ مصطلح الجُملة مستحدث بعد الخليل وسيبويه لأنّ الكتاب يخلو- فيما أعلم- من مصطلح الجُملة"[30].

واعتقد بعض الباحثين أنّ أوّل من استخدم مصطلح الجُملة، هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) معتمدين في ذلك على قوله في باب الحديث عن الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل، جُملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[31]. ومن بين هؤلاء فتحي الدجني حيث يقول: "أمّا مصطلح الجُملة، فقد ذكر المبرّد ذلك المصطلح صراحة... ويبدو لي أنّ المبرّد البصري هو أوّل من استخدم هذا

30- الحمصي، محمد طاهر، الجُملة بين النحو والمعاني، (رسالة دكتوراة)، إشراف، مازن المبارك، جامعة دمشق، 1989م، ص1.

31- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص8.

المصطلح من النحاة، وجاء هذا التعريف عرضًا في أثناء حديثه عن الفاعل ولم يتعرض لها تفصيلاً إنما تحدث عنها اصطلاحًا"[32].

ولعلّ أوّل من استخدم مصطلح الجُملة هو يحيى بن زياد، أبو زكريا المعروف بالفراء (ت207هـ) في مصنفه معاني القرآن، وجاء ذلك أثناء تعليقه على قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[33]، "فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في **الجُملة**"[34]، وكذلك في قوله: "وتقول: قد تبين لي أمام زيد أم عمرو، فتكون الجُملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبين لي ذاك"[35]. ويظهر من ذلك أنّ مصطلح الجُملة

32- الدجني، فتحي عبد الفتاح، الجُملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا، مرجع سابق، ص21، وانظر نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجُملة العربية، مرجع سابق، ص19، والعظامات، حسين رشيد الأسود، أسلوب الجُملة التفسيرية في القرآن الكريم، دراسة تركيبية دلالية، (رسالة ماجستير)، ص8، والبواب، مروان، استخدام اللغة في المعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996م، ص51.

33- القرآن الكريم، سورة الأعراف، من الآية (193).

34- أبو زكريا الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط2، تحقيق: أحمد يوسف نجاني ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، 1980م، ص195.

35- الفراء، المرجع السابق نفسه، ج2، ص333.

الذي أطلقه الفراء تضمن معنى الجُملة التي يحسن السكوت عليها، ويستفيد منها المخاطب، إلا أنّه لم يذكر هذا الكلام صراحة كما ذكره المبرّد، ولعل هذا السبب هو الذي دفع الباحثين إلى القول: إنّه أوّل من استخدم مصطلح الجُملة.

ومن الذين سبقوا المبرّد في استخدام مصطلح الجُملة أبو عثمان المازني (ت 249 هـ)، وكان ذلك في كلام ذكره المبرّد في المقتضب فقال: "وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت: الظانّاني منطلقًا هما، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر، ثم تقول: والظانّ أخويك منطلقين أنا، فتعطف الجُملة على الجُملة، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه"[36].

ونحاتنا القدماء الذين سبقوا ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)[37] لم يفردوا بابًا مستقلاً خاصًّا بدراسة الجُملة العربية، رغم تأليفهم كتبًا تحمل

36- المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج3، ص127.

37- لقد أفرد ابن هشام بابًا خاصًّا لمناقشة الجُملة من حيث تفسيرها، وذكر أقسامها، وأحكامها في الجزء الثاني من كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، انظر، مغني اللبيب، ج2، ص5-86.

اسم الجُمَل منها[38]: كتاب الجُمَل في النحو، لمصنفه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وغيرها، وكتاب الجُمَل في النحو لمصنفه أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت 340 هـ). إلا أن هذه الكتب لم يكن موضوعها الرئيس هو الجُملة ولم تفرد لها بابًا أو فصلاً، ويفهم من عناوينها أنها تتناول جُمَل الأشياء أي مجموعها مثل: جُمَل الألفات، وجُمَل اللامات، وجُمَل التاءات، وجُمَل الواوات... الخ[39].

ولكننا لا ننكر أنّ النحاة القدامى استخدموا مصطلح الجُملة في مؤلفاتهم سواء أكان ذلك تصريحًا أم تلميحًا، إلا أنّ عنايتهم بها كانت قليلة، يقول مهدي المخزومي: "ومع أنّ الجُملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنّ لها أهمية كبيرة في التعبير، والإفصاح والتفاهم، كان حظها من عناية النحاة قليلاً جدًّا، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر؛ ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر

38- الجُمَل، وجُمَل الأصول، لمحمد بن السريّ، أبي بكر بن السراج (ت316 هـ) الجُمَل في النحو: للحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370 هـ)، انظر، السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص110، ص530.

39- انظر، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجُمَل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الهالة، بيروت، 1985م، ص370-371.

الجُملة، والنعت الجُملة، والحال الجُملة، وموضوع الشرط الذي يبنى من جُمَلتين: جُملة الشرط، وجُملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك لا أعرف أحداً من النحاة عني بالجُملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب"[40].

2.1) الجُملة والكلام عند النحاة:

إنّ الذي يتتبع مفهوم الجُملة عند النحاة يرى أنهم على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحاب هذا المذهب أن الجُملة مرادفة للكلام، وأنه لم يكن ثمة فصل بين المفهومين.

المذهب الثاني: ينظر أصحابه إلى الجُملة على أنها غير مرادفة للكلام، وأن ثمة فصلاً بين المفهومين، وربما يكون أحدهما أعم وأشمل من الآخر.

40- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بدون تاريخ نشر، ص33-34.

وقبل أنْ نبدأ بعرض آراء أصحاب المذهبين، ونناقشها، نرى أن نقف قليلاً عند مفهوم الكلام. فهو في اصطلاح اللغويين يطلق على: "الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز"[41].

وهو أيضًا "مطلق ما أفادَ ولو بالإشارة، كوضع أعلام الزينة الدالة على الفرح، وما يوضع في الطرق من النصب، وبحركة الرأس للتعظيم أو على معنى نعم أو لا"[42]. وهو في اصطلاح النحويين: "اللفظ المركب المفيد بالوضع"[43]، وهو أيضًا "قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه، وقيل السامع، وقيل هما والأصح اشتراط القصد، وإفادة ما يُجهل"[44].

41- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج1، ص10.

42- محمد، عيد الوصيف، التحفة السنية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ نشر، ص4.

43- العشماوي، عبد الله بن الفاضل، حاشية العشماوي على متن الأجرومية في قواعد العربية، دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص2، وانظر، ابن مُعط، زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت 628 هـ)، الفصول الخمسون، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ نشر، ص149. ومحمد، عيد الوصيف، التحفة السنية، مرجع سابق ص4.

44- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، مرجع سابق، ج1، ص10.

نلاحظ أن الكلام عند اللغويين يأخذ دلالة أوسع منها عند النحويين، ويختص الكلام عندهم بشرط الإفادة، فإذا لم يفد، فليس بكلام؛ قال ابن مالك: "وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك، وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو إن قمت"[45].

وقد بيّن سيبويه أنواعًا للكلام من حيث الاستقامة، والمحال، فمنه مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس وسآتيك غدًا، ومنه محال بسبب نقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس، ومنه مستقيم كذب نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح، فيكون في وضع اللفظ في غير موضعه ومثل لذلك بقوله: قد زيدًا رأيت، ومنه المحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس[46]. ويرى الباحث أن هذا التقسيم يحتكم إلى أمرين، أولهما:

45- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج1، ص15.

46- انظر، سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص25-26، بتصرف، وابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ج1، ص14.

قواعد اللغة وضوابطها، فنتج الكلام الحسن المستقيم، والمستقيم القبيح وفي هذين النوعين من الكلام لا نغض الطرف عن المعنى، فكان المستقيم الكذب.

ثانيهما: المعنى، فنتج الكلام المحال، والمحال الكذب، وذلك لعدم توافق الدّلالة الزمنية في الكلام.

وتقسيم سيبويه هذا يدفعنا إلى الاستنتاج أنّه استخدم الكلام مرادفًا لمفهوم الجُملة؛ لأنّنا نراه يمثل على الكلام بجُمَل مفيدة يحسن السكوت عليها، وإنْ كان لم يتعرض لمفهوم الجُملة صراحة في كتابه، فقد استنتجه ابن جني (ت 392 هـ) عندما نقل قول سيبويه: "وأعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً"[47] وقال ابن جني: "ففرق بين الكلام والقول كما ترى، نعم، وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: "نحو قلت زيدٌ منطلق؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلق" فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدِم على الفصل

47- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ج1، ص122.

بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجُمَل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة"[48].

والدليل على أنّ ابن جني نحا هذا المنحى قوله: "أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو زيدٌ أخوك... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[49].

وقد فرق ابن جني بين مصطلحي الكلام والقول، وذهب إلى أنّ القول هو: "كل لفظ مَذَلَ به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أعني الجُملة، وما كان في معناها من نحو صهٍ وإيهٍ والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإنْ.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا"[50] ونفهم من هذا أن الكلام إذا كان تامًّا، ويحسن السكوت عليه، وحصلت منه الإفادة، يكون جُملة ويكون قولاً.

ومن الأدلة التي ساقها ابن جني للتفريق بين الكلام والقول: "ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا:

48- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ج1، ص20، وانظر ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ج1، ص13-14.

49- ابن جني، المرجع السابق نفسه، ج1، ص18.

50- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص18.

القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجر لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه فعبر عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتًا تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتًا غير مفيدة وآراء معتقدة"[51]. وفرق في موطن آخر بين الكلام والقول في قوله: "فعلى هذا يكون قولنا قام زيدٌ كلامًا، فإن قلت شارطًا: إن قام زيدٌ فزدت عليه "إنْ" رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولًا لا كلامًا؛ ألا تراه ناقصًا، ومنتظرًا للتمام بجواب الشرط"[52].

ولكن مصطلح الكلام يتسع مدلوله في كتاب سيبويه، فهو لم يستخدمه دائمًا للدّلالة على معنى الجُملة الاصطلاحي، فقد يراد به- على سبيل المثال- النثر مقابل الشعر، يقول محمد حماسة عبد اللطيف: "مصطلح الكلام يأخذ دلالات كثيرة بحيث لا يمكن أنْ يقال: إنّ سيبويه يستخدم "الكلام" في معنى "الجُملة" الاصطلاحي دائمًا. فقد يرد هذا المصطلح ويُراد به النثر مقابل الشعر، كأن يقول مثلًا: "قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام"[53].

51- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص19.

52- ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص20.

53- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجُملة العربية، مرجع سابق، ص18.

إذًا نخلص من هذا كله إلى أنّ سيبويه استخدم مصطلح الكلام- أحيانًا- ليعبر به عن الجُملة، فهما سيان عنده، وكذلك عند ابن جني.

ومن العلماء الذين ذهبوا إلى القول بالترادف بين الجُملة والكلام أبو علي الفارسي (ت377 هـ)، فقد أفرد بابًا في كتابه المسائل العسكريات بعنوان "ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلامًا مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية: الجُمَل"[54]، وقد جاء تحت هذا الباب ما يدل على أنه رادف بين الكلام والجُملة فضلاً عما يفهم من عنوان الباب، فقال: "اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام، وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمروٌ ذاهب، والفعل مع الاسم: قام زيدٌ، وذهب عمروٌ، ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجُمَلتين فيكون كلامًا، وذلك نحو هل زيدٌ أخوك، وإنّ زيدًا أخوك، وما عمروٌ منطلقًا، وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم كما دخل على الجُملة المركبة من الاسمين، وذلك نحو: قد قام زيدٌ، وما يذهب عمروٌ ولم يضرب زيدٌ"[55].

أمّا الزمخشري (ت538 هـ)، فقد جعل الكلام مرادفًا للجُملة، وذلك عندما فرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجُملة، قال: "الكلمة هي

54- الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات، تحقيق إسماعيل عمايرة، الجامعة الأردنية، 1981م، ص41.

55- الفارسي المرجع السابق نفسه، ص41.

اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا من اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم في قولك ضرب زيدٌ وانطلق بكر وتسمى الجُملة"[56].

ومن العلماء الذين انضووا تحت اتجاه المرادفة أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت616 هـ) في كتابيه اللباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافية في النحو، حيث قال: الكلام عبارة عن الجُملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه: أحدهما أنّه مشتق من الكلم وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فيلزم أنْ يكون الكلام في نفس السامع.

والثاني: أن الكلام يؤكد به كقولك: تكلمت كلامًا، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل، وكما أنّ الفعل والفاعل جُملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام.

56-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط2، دار الجيل، بيروت، ص6.

والثالث: أنّ الكلام ينوب عن التكليم والتكلم، وكلاهما مشدد العين، والتشديد للتكثير وأدنى درجاته أنْ يدل على جُملة تامة"[57].

ومن هؤلاء أيضًا ابن يعيش (ت 643 هـ) حيث قال في تعريفه للجُملة: "الجُملة هي كل كلام مستقل قائم بنفسه"[58]. أمّا ابن الناظم (ت686 هـ)، فقد استعمل مصطلح الكلام،ويقصد به الجُملة، وتطرق إليه من حيث ماهيته، وتكوينه، وأجزاؤه، وأنواعه، قال في شرح بيتي الألفية:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِم

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقولُ عَمّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمّ

الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى، يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: "مفيد كاستقم"، كأنه قال: "الكلام لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم

57- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، تحقيق، غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص41-44. وانظر، مسائل خلافية في النحو،ط1،تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م، ص36-38.

58- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ج1، ص88.

الحد بالتمثيل. ولا بدّ للكلام من طرفين: مسند ومسند إليه، ولا يكونان إلا اسمين نحو: زيد قائم، أو اسمًا وفعلًا نحو: قام زيد، ومنه (استقم) فإنه مركب من فعل أمر، وفاعل: هو ضمير المخاطب، تقديره: استقم أنت[59]".

وكذلك نرى ابن منظور (ت711 هـ) أنّه استعمل الكلام مرادفًا للجُملة عندما تحدث عنه في معجمه لسان العرب فقال عن الكلام: "هو ما كان مكتفيًا بنفسه، وهو الجُملة، والقول ما لم يكن مكتفيًا بنفسه وهو الجزء من الجُملة... ومما يدل على أن الكلام هو الجُمَل المتركبة في الحقيقة قول كثيّر:

لو يَسْمَعون كَمَا سَمِعْتُ كَلامَها خَروا لِعَزَّةَ رُكعًا وَسُجُودَا

فمعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجي، ولا تُحزن، ولا تملك قلب السامع، وإنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، لعذوبة مستمعيه ورقة حواشيه"[60]. ونلاحظ أنه فرق بين الكلام والقول أيضًا. فهو غير مكتف بنفسه، وجزء من الجُملة.

59- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،2000م، ص5.

60- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، مادة كلم.

ومن القدماء الذين اختاروا الترادف الكافيجي[61] (ت879 هـ)، وهذا ما صرح به السيوطي في كتاب همع الهوامع حيث يقول: "حدّ الجُملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد ثم اختيار الترادف قال: لأنا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجُملة، وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش[62]، وقال: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة قال وأمّا إطلاق الجُملة على ما ذكر من الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلة فإطلاق مجازي لأنّ كلًا منها كان جُملة قبل فأطلقت الجُملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظر إلى أنهم كانوا كذلك"[63].

61- هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعمي محي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي، ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، اشتغل بالعلم أول ما بلغ، وله مؤلفات كثيرة، وكان إمامًا كبيرًا في المعقولات: الكلام، وأصول اللغة، والنحو والتصريف... بحيث لا يشق أحد غباره في شيء من هذه العلوم. انظر في ترجمته السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص117.

62- لم أجد له ترجمة في بغية الوعاة.

63- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، مرجع سابق، ص13.

ولم يقتصر القول بالمرادفة بين الكلام والجُملة على العلماء القدماء، وإنّما تأثر به العلماء المحدثون، وذهب بعضهم إلى القول بالمرادفة، وحريّ بنا أنْ نذكر بعضًا من هؤلاء العلماء والباحثين؛ لأننا لا نستطيع أن نذكرهم كلهم في هذا البحث، ومن بين هؤلاء: عباس حسن، فقد اعتبر الكلام مرادفًا للجُملة، لأنّه ساوى بينهما، فعندما وضع عنوانه الكلام في كتابه النحو الوافي، كتب بإزائه عبارة (أو الجُملة)، وقال: "الكلام (أو الجُملة): هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، مثل أقبل الضيف... فلا بد في الكلام من أمرين معًا؛ هما: التركيب، والإفادة المستقلة... وليس من اللازم في التركيب المفيد أنْ تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفي أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة؛ كأن تقول للضيف: تفضل"[64].

ومن المحدثين الذين قالوا بالترادف مبارك مبارك، وذلك عندما تحدث عن تعريف الجُملة فقال: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبيّن المتكلم به أنّ صورة

64- حسن، عباس، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر، ج1، ص15-16.

ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"[65].

ومنهم أيضًا عيد الوصيف محمد، فقد ذهب إلى الترادف أثناء حديثه عن أجزاء الكلام فقال: "مادته التي يتركب منها، وهي الكلمات المفردة، ولو ركبت تركيبًا إضافيًّا أو مزجيًّا الموضوعة لمعنى، كمحمد، أمين، ضرب، هل، .. إلخ غذ تركب الكلام منها فتقول هل محمد أمين؟ هل ضرب محمد؟ وما في حكمها وهي الجُملة التي قصد الحكم بها أو عليها"[66].

ومن المحدثين الذين قالوا بالترادف عبد العزيز قلقيلة في كتابيه مقالات في التربية واللغة والنقد والبلاغة، ولغويات[67]، وطنطاوي محمد

65- مبارك، مبارك، قواعد اللغة العربية، مرجع سابق ، ص290.

66- محمد، عيد الوصيف، التحفة السنية شرح الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية، مرجع سابق ، ص6.

67- انظر، قلقيله، عبد العزيز، مقالات في التربية واللغة، والنقد والبلاغة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1971م، ص5، ولغويات، مطبعة الأنجلو مصرية، بدون تاريخ نشر، ص31.

دراز في كتابه الابتداء ونواسخه[68]، وأميرة علي توفيق في كتابها الجُملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري[69].

ومن المحدثين الذين تبنوا المرادفة بين الكلام والجُملة، عبده الراجحي حيث يقول في تعريفه للجُملة: "والجُملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[70].

أمّا صاحب كتاب جامع الدروس العربية، فيرى أنّ الكلام والجُملة مترادفان، فعندما عرّف الكلام قال: "الكلام: هو الجُملة المفيدة معنى تاماً مكتفياً بنفسه، مثل رأس الحكمة مخافة الله"[71].

فهو يساوي بين الكلام والجُملة، ويربط بينهما بشرط الإفادة، فإذا لم تفد معنى لا تسمى كلاماً، فقال: "فإنْ لم تفد الجُملة معنى تامًا مكتفيًا

68- انظر دراز، طنطاوي محمد، الابتداء ونواسخه، ط1، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1995م، ص60.

69- توفيق، أميرة علي، الجُملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مرجع سابق، ص5.

70- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م، ص77.

71- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ط25، المكتبة العصرية، صيدا، 1991، ج1، ص14.

بنفسه فلا تسمّى كلامًا، مثل: (إن تجتهد في عملك) فهذه الجُملة ناقصة الإفادة، لأنّ جواب الشرط غير مذكور، فلا تسمى كلامًا. فإن ذكرت الجواب فقلت: ... تنجح، صار كلامًا"[72].

ويرى كذلك أنّ الجُملة قضية إسنادية، فقال: "والمركب الإسنادي، (ويسمى الجُملة أيضًا: ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو (الحلم زين، يُفلح المجتهد) "[73].

ولكنْ هناك فريق ثان من العلماء الذين ذهبوا إلى عدم الترادف بين الكلام والجُملة، وقالوا: إنّ الجُملة أعمّ من الكلام لكونه مرتبطًا بالإفادة، أمّا الجُملة، فلا، وفرقوا بين الكلام والجُملة ومن بين هؤلاء ابن الحاجب (ت 646 هـ) في كافيته التي شرحها رضي الدين الاستراباذي (ت686 هـ) حيث يقول: "والفرق بين الجُملة والكلام أنّ الجُملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا كالجُملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجُمَل فيخرج المصدر واسما الفاعل

72- الغلاييني، مصطفى، المرجع السابق، ص14.

73- الغلاييني، المرجع السابق، ص13.

والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جُملة ولا ينعكس"[74].

نلاحظ على هذا الكلام، أن الجُملة والكلام يشتركان في الإسناد الأصلي، ويفترقان في أنّ الإسناد مقصود لذاته أو لا، وبذلك يكون الكلام أعمّ من الجُملة، فالكلام يطلق على الجُملة، والجُملة لا تطلق على الكلام.

ومن الذين ذهبوا إلى عدم الترادف ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)، حيث يقول في كتابه مغني اللبيب: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجُملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ"قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ"زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضُرب اللصُّ"، و"أقائم الزيدان"، و"كان زيدٌ قائمًا" و"ظننته قائمًا". وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو قول صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ويسمى جُملة، والصواب أنها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها،

74- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر بن عثمان، كتاب الكافية في النحو، شرح: رضي الدين الاستراباذي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1979م، ج1، ص8.

ولهذا تسمعهم يقولون: جُملة الشرط، وجُملة الجواب، وجُملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[75].

نلاحظ على كلام ابن هشام أنه حصر التمثيل على الجُملة في ركنيها الأساسين وهما: المسند والمسند إليه، بصرف النظر عن النواسخ والمتممات الأخرى الداخلة عليهما. فلو دخل على جُملة "ضُرب اللص" شبه الجُملة "بالسوط"، لأصبحت كلامًا عنده.

ولكنّي أرى ابن هشام مثّل للجُملة بكلام تام يحسن السكوت عليه، فعندما قال "قام زيد"، أليست هذه جُملة يحسن السكوت عليها، وتامة المعنى، ثم نراه يقول: لذلك تسمعهم يقولون جُملة الشرط، وجُملة الصلة، ... ألا ترى أن هذه الجُمَل تكون مكونة من الأركان الأساسية للجُملة؟ فمثلاً جُملة "إن قام زيد"، نرى أنها مكونة من إن الشرطية+ فعل ماض+ فاعل، ويرتبط الفاعل بالفعل بعلاقة الإسناد إلا أنّ هذه الجُملة بحاجة إلى جُملة أخرى كي تتم الفائدة عند السامع، وكأن الكلام يحصل إذا اجتمعت أكثر من جُملة، مثل جُملة الشرط وجوابه، وجُملة القسم وجوابه.

75- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ج2 ، ص5.

ونلاحظ أنّ ابن هشام حصر الجُملة في التركيب غير المفيد فقط، فإذا كانت العبارة مكونة من مبتدأ وخبر يحسن السكوت عليها يكون ذلك كلامًا لا جُملة، وبذلك تكون الجُملة مصطلحًا يطلق على التراكيب غير المفيدة. فإذا تحصلت الفائدة من عنصري الجُملة أصبحت كلامًا.

وذهب السيوطي (ت911 هـ) إلى ما ذهب إليه ابن هشام في القول بعدم الترادف حيث قال: "والجُملة قيل ترادف الكلام والأصح أعمّ لعدم شرط الإفادة"[76].

أمّا الفاكهي (ت 972 هـ) صاحب شرح كتاب الحدود في النحو، فقد ذهب إلى القول بعدم الترادف عندما عرّف الكلام، فقال: "هو قول مفيد، مقصود لذاته وترادفه الجُملة عند قوم، والصحيح أنّها أعمّ منه بل قيل إنّه الصواب"[77].

ومن الذين فصّلوا القول في عدم الترادف، وفرقوا بين الكلام، والجُملة خالد الأزهري حيث يقول في كتابه موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: "اعلم أيُّها الواقف على هذا المصنف أنّ اللفظ المركب

76- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية، مرجع سابق، ج1، ص12.

77- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، مرجع سابق، ص57-62.

الإسنادي يكون مفيدًا كقام زيد، وغير مفيد نحو إنْ قام زيدٌ، وأنّ غير المفيد يسمى جُملة فقط، وأنّ المفيد يسمى كلامًا لوجود الفائدة، ويسمى جُملة لوجود التركيب الإسنادي، ونعنى معشر النحاة بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسن من المتكلم السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر"[78].

وفي موطن آخر يذهب الأزهري إلى أنَّ هناك عمومًا وخصوصًا بين الكلام والجُملة، وأنَّ هناك فرقًا بينهما حيث يقول: "وبينَ الجُملة والكلام عموم وخصوص مطلق وذلك أنّ الجُملة أعمّ من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جُملة لوجود التركيب الإسنادي ولا ينعكس عكسًا لغويًّا أي ليس كلّ جُملة كلامًا؛ لأنّه يعتبر فيه الإفادة بخلافها ألا ترى أنّ جُملة الشرط نحو قام زيدٌ من قولك إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ تسمى جُملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه ولا تسمى كلامًا، لأنّه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأنّ إنْ الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك، لأنّ السامع ينتظر الجواب... وكالقول في جُملة الشرط القول في جُملة الجواب أي جواب الشرط وهي جُملة قام عمروٌ من المثال

78- الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ط1، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص31.

المذكور تسمى جُملة ولا تسمى كلامًا لما قلناه، والحاصل أنّه جعل في كل من جُمَلتي الشرط وجوابه أمرين أحدهما ثبوتي، وهو التسمية بالجُملة، والآخر سلبي عدم التسمية بالكلام ففي ذلك دليل على ما ادّعاه من عدم ترادف الجُملة والكلام"[79].

يُفهم من هذا الكلام، أنّ الكلام يكون جُملة بسبب وجود الإسناد، فإذا قصد لذاته، كان كلامًا، ولا يجوز لنا أن نطلق على جُملة الشرط، أو جوابه كلامًا إذا فصلنا بينهما لعدم وجود الإفادة، أمّا إذا ربطنا بينهما أصبحت الجُمَلتان كلامًا. وبحسب قوله فإن عبارة: (الوطن جميل)، تكون جُملة لوجود التركيب الإسنادي، وتكون كلامًا لأنها أفادت معنى يحسن السكوت عليه. أمّا عبارة: (إنْ حررنا القدس)، تكون جُملة فقط ولا تكون كلامًا، لأنّ الفائدة لم تحصل منها، فإذا جاء جواب الشرط: (توحدت كلمة الأمة) أصبح كلامًا مكونًا من جُمَلتين، لأنّ المعنى يصبح تامًّا.

ولم يقتصر القول بعدم المرادفة على العلماء القدماء، بل انسحب لينضوي تحته علماء محدثون، فهذا خليل عمايرة يرى عكس ما يراه الزمخشري في أنّ الجُملة مرادفة للكلام، إذ إنَّ الكلام أعمّ وأشمل من

79- الأزهري، خالد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، مرجع سابق، 31-32.

الجُملة، ولا يتمّ إلا بتآلف عدد من الجُمَل للوصول إلى معنى أعمّ مما في الجُملة وأشمل، وعلى ذلك كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب"[80].

نستخلص من هذا كله إلى النحاة قديمًا وحديثًا، انقسموا إلى فريقين، فريق يقول: إنّ الجُملة مرادفة للكلام في الدّلالة، وأنّ كل مصطلح منهما يُعرّف بالآخر، وفريق ثان يقول: إنّ الكلام والجُملة غير مترادفين، بل إنّ الجُملة أعمّ، والكلام أخص لاشتراط الفائدة فيه أمّا الجُملة فلا، وهناك من يرى منهم أنّ كلّ كلام جُملة ولكنه لا ينعكس، ولعل السبب الذي دفعهم لعدم المرادفة بين الكلام والجُملة هو وجود أساليب متعددة في اللغة تكون مركبة من جُمَلتين مثل أسلوبي الشرط، والقسم. ويرى الباحث أنّ الكلام والجُملة يشتركان في قضية الإسناد وفي قضية الفائدة، فإذا وجد الإسناد ولم تتمّ الفائدة فهذا ليس بكلام وإنّما جُملة، وإذا وجد الإسناد وتمت الفائدة كان ذلك كلامًا وجُملة، وأرى ما يراه خالد الأزهري أنّه يوجد بين الجُملة والكلام عموم وخصوص.

80- انظر، عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق ص78.

وأرى أنّ الجُملة هي المركبة من عنصرين أساسين هما المسند والمسند إليه تربط بينهما علاقة الإسناد، محكومة بالإفادة وأن الضمائم الأخرى التي تدخل عليها تزيدها وضوحًا.